Distribution: Restricted
Original: English

EB 2003/79/R.34
البند 6(د) من جدول الأعمال

13 August 2003
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة التاسعة والسبعون

روما، 10-11 سبتمبر/أيلول 2003

انضمام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى اتفاق الشراكة الاستراتيجية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في جمهوريات آسيا الوسطى

1 - إن المجلس التنفيذي مدعوٌّ إلى ملاحظة أن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ينوي الانضمام إلى اتفاق الشراكة الاستراتيجية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر[1] في إقليم آسيا الوسطى[2].

2 - يهدف اتفاق الشراكة الاستراتيجية بالدرجة الأولى إلى مساعدة البلدان في جهودها الرامية إلى ترجمة اتفاقية مكافحة التصحر إلى إجراءات بتنسيق أنشطة الدعم التي تقوم بها الجهات المانحة المشاركة التي تعمل في إقليم آسيا الوسطى. ويسعى الصندوق إلى تعزيز أنشطته في آسيا الوسطى بتعزيز تعاونه مع الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وعلاوة على ذلك يعتبر الصندوق أن اتفاق الشراكة الاستراتيجية الذي تقوده الآلية العالمية وسيلةً فعالة لتنسيق أنشطة تنفيذ الاتفاقية مع الجهات المانحة الأخرى في هذا الإقليم الفرعي. وترد في الملحق معلومات أساسية ذات صلة عن اتفاق الشراكة الإقليمية.

3 - وفقاً للمادة 8، البند 2، من اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مطلوب من المجلس التنفيذي أن يأذن للرئيس بالتفاوض ووضع اللمسات الأخيرة على الوثائق القانونية اللازمة لأن يصبح الصندوق شريكاً في اتفاق الشراكة الاستراتيجية على غرار الاتفاقات المماثلة التي وُقعت من قبل مع شركاء آخرين. وسوف يحاط المجلس التنفيذي علماً بمضمون الوثيقة القانونية النهائية في دورة لاحقة.

[1] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني جفافا خطيرا و/أو تصحرا، لا سيما في أفريقيا.

[2] كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، تركمانستان، أوزبكستان.

Document #: 340759
Library: DMS
بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

الملحق

انضمام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى اتفاق الشراكة الاستراتيجية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في جمهوريات آسيا الوسطى

معلومات أساسية

1 - وضعت الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر مبادرة استراتيجية في عام 2001 تستهدف الجهات الفاعلة على جميع المستويات لدعم تنفيذ الاتفاقية في جمهوريات آسيا الوسطى. وفي الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف الذي عقد في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2001 في جنيف، عقد اتفاق الشراكة الاستراتيجية الذي جمع بين الآلية العالمية، ومصرف التنمية الآسيوي (من خلال برنامجه الإقليمي للمساعدة التقنية، 5941) (RETA5941)، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، والوكالة الألمانية للتعاون التقني (من خلال مشروعها لاتفاقية مكافحة التصحر). واتسع نطاق هذه الشراكة فيما بعد لتشمل الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة.

2 - اعترافا بالدور الابتكاري لاتفاق الشراكة الاستراتيجية في تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، اختير هذا الاتفاق بوصفه "شراكة من النوع الثاني"، بصورة رسمية في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا.

الأهداف

3 - يهدف اتفاق الشراكة الاستراتيجية بالدرجة الأولى إلى مساعدة البلدان في جهودها الرامية إلى ترجمة اتفاقية مكافحة التصحر إلى إجراءات لتنسيق أنشطة الدعم التي تقوم بها الجهات المانحة المشاركة العاملة في إقليم آسيا الوسطى. ويتحقق التنسيق من خلال جلسات منتظمة لتبادل المعلومات، وتنظيم بعثات مشتركة، وتطوير برامج تكميلية، ومشاركة في التمويل، وتمويلٍ متوازٍ، وتطوير نهج شاملة ومتسقة لتلبية احتياجات تنمية الأراضي الجافة في جمهوريات آسيا الوسطى. ومن الأمور الأساسية لهذا التنسيق نهج يهدف إلى ضمان تعزيز تنفيذ اتفاقية التصحر على الصعيد المحلي والوطني وشبه الإقليمي في جمهوريات آسيا الوسطى.

المبادرات الرئيسية لاتفاق الشراكة الاستراتيجية منذ عام 2001 والأنشطة المستقبلة المخطط لها

4 - ترد أدناه قائمة بالمبادرات الرئيسية المقدمة بموجب اتفاق الشراكة الاستراتيجية:

(أ) بالتعاون مع مصرف التنمية الآسيوي، بدأت الآلية العالمية مشروع RETA 5941، وهو عبارة عن مبادرة لمساعدة جمهوريات آسيا الوسطى الخمس لتنفيذ برامج عملية وطنية. واختتمت هذه المبادرة بصياغة تقرير لكل جمهورية من جمهوريات آسيا الوسطى بشأن القضايا والنُّهج الكفيلة بمكافحة التصحر، بالإضافة إلى دراسة تشخيصية إقليمية بعنوان "نظرة عامة": تقرير تركيبي إقليمي بشأن القضايا والنُّهج الكفيلة بمكافحة التصحر. وتحدد هذه التقارير الفجوات وتقيِّم البيئة السياساتية، والتشريعية والمؤسسية التي تؤثر في تنفيذ الاتفاقية. وتستعرض أيضاً أنشطة الجهات المانحة السابقة

والجارية الآن في جمهوريات آسيا الوسطى. وقد أجيزت التقارير من قبل جمهوريات آسيا الوسطى وشـــركائها الدوليين في ندوة شبه الإقليمية لبناء الشراكات عقدت في يونيو/حزيران – يوليو/تموز 2003، وســـوف تشـــكل مدخلات في توجيه دعم الأطراف في اتفاق الشراكة الاستراتيجية للبلدان. ويـــنوي الصـــندوق أن يســـتخدم هذه التقارير أساسا لوضع ورقة فرص استراتيجية إقليمية للإقليم الفرعي لآسيا الوسطى.

(ب) وقامـــت الآلية العالمية، من خلال برنامجها للتبادل المجتمعي والتدريب، برنامجاً سوف تطلقه قريباً لدعم المجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، من خلال مجموعة أساســـية مـــن القائمين على التعبئة/المدربين على صعيد المجتمع المحلي. وتقوم الآلية العالمية الآن بالتباحث مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول إمكانية قيامها بتنفيذ هذا البرنامج في عام 2003.

(جـــ) خصصـــت الآلـــية الدولـــية مبلغ 000 100 دولار أمريكي للأنشطة ذات الأولوية في برنامج العمل لمكافحة التصحر في الإقليم الفرعي لآسيا الوسطى. وسوف تُموّل الآلية الدولية عناصر تكميلية، أو تقدم تمويلاً موازياً أو تمويلاً مشاركاً لأنشطة مشاريع الشركاء في اتفاق الشراكة الاستراتيجية وبذلك تستقطب الموارد الإضافية من الشركاء. ومن الأمثلة على ذلك صندوق دعم تغيُّر المناخ في جنوب أوروبا/آسيا الوسطى، الذي أنشأته الوكالة الكندية للتنمية الدولية، والذي يدعم مشاريع رائدة مختارة من برنامج العمل شبه الإقليمي (SRAP-CD)، يبلغ مجموع تكلفتها مليون دولار أمريكي تقريباً. وفي هذا الصدد، مولت الآلية العالمية تطوير اقتراح مشروع بشأن إدارة المراعي في قيرغيزستان للنظر فـــيه بموجـــب نـــافذة تمويل تغيُّر المناخ بمبلغ 000 200 دولار أمريكي تقريبا. وسوف تقدم الآلية العالمـــية تمويـــلاً مشـــاركاً تصل قيمته إلى 000 20 دولار أمريكي من تمويلها لبرنامج العمل شبه الإقليمي. وكذلك سوف تسعى الآلية العالمية إلى تنمية مشاريع لجمهوريات أخرى في آسيا الوسطى، لاستغلال نوافذ التمويل المحتمل لكل شريك في اتفاق الشراكة الاستراتيجية. ومن المتوقع أن يؤدي اســـتخدام مـــوارد الآلـــية العالمـــية التحفيزية لاجتذاب تمويل كبير لتنفيذ الاتفاقية في آسيا الوسطى وستضمن إنشاء أنشطة برنامجية كلية لجميع جمهوريات آسيا الوسطى.

(د) دعمـــت وكالة التنمية الألمانية، من خلال مشروعها المتعلق باتفاقية مكافحة التصحر، أنشطة إنمائية في الأراضي الجافة في جمهوريات آسيا الوسطى بمبلغ يصل مجموعه إلى 000 900 يورو في عام 2002، وبـــدأت مرحلة ثانية من مبادرة رائدة في تركمانستان، ومشاريع رائدة جديدة في كازاخستان وأوزبكستان وطاجكستان. وفي قيرغيزستان تسعى الوكالة إلى بناء قدرات المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

(هـــ) بـــرنامج إدارة الأراضي الجافة التابع للبنك الدولي/مرفق التنمية العالمي، في كازاخستان لا يقع في إطار اتفاق الشراكة الاستراتيجية بالمعنى الكامل للكلمة. غير أن مشاركة الآلية العالمية في برنامج إدارة الأراضـــي الجافة وتمويلها له سيمكن من إطلاع الجمهوريات الأخرى في آسيا الوسطى على الدروس المستفادة من البرنامج. وقد أقر مجلس المرفق العالمي للبيئة برنامج إدارة الأراضي الجافة

في شهر مايو/أيار 2003. ويبلغ مجموع تكاليف المشروع 9.7 مليون دولار أمريكي وفي شهر يونيو/حزيران 2003 أقر البنك الدولي/المرفق العالمي للبيئة منحة مقدارها 5.27 مليون دولار أمريكي. وسوف تسهم الآلية العالمية بمبلغ يصل إلى 000 100 دولار أمريكي لبرنامج إدارة الأراضي الجافة، وهي تتفاوض حاليا بشأن الحصول على مشاركة في التمويل من الشركاء المهتمين.

(و) **لكي تتناول الآلية العالمية التنوع الناشئ في البرامج والتحديات الناتجة عن هذا التنوع والمرتبطة بإدارة عناصر من اتفاق الشراكة الاستراتيجية، عقدت الآلية العالمية اتفاقا مع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة ومع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بشأن تيسير تنسيق الأنشطة في شبه الإقليم هذا. وفي هذا الصدد تشترك الآلية العالمية والصندوق في تمويل تكاليف تعيين موظف إدارة بيئية إقليمية مركزه في وحدة تيسير مشروع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة في طشقند، أوزبكستان. وتغطي الآلية العالمية 65% من تكاليف هذه الوظيفة ويغطي الصندوق الباقي منها ومقداره 35 في المائة. ويعمل الموظف المذكور في جمع معلومات أولية وأداء وظائف أخرى لبدء عملية صياغة وثيقة الفرص الاستراتيجية الإقليمية التي سيضعها الصندوق.**

(ز) وبينما كان العمل جاريا في متابعة هذه المبادرات في الفترة 2001-2003، كانت الآلية العالمية تبحث مع جمهوريات آسيا الوسطى وشركائها الدوليين وضع استراتيجية لتعبئة مستدامة للموارد لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وتُوِّجَتْ هذه العملية بعقد الآلية العالمية، في إطار اتفاق الشراكة الاستراتيجية، ندوةً لبناء شراكة شبه الإقليمية لجمهوريات آسيا الوسطى حول موضوع: مجابهة تدهور الأراضي والفقر من خلال تحسين تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وذلك في 30 يونيو/حزيران حتى 4 يوليو/تموز 2003، في طشقند، أوزبكستان.

- كان الهدف العام للندوة بحث القضايا الجوهرية وإبداء الآراء المتصلة بتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. وكانت تهدف أيضا إلى إتاحة فرصةٍ للبلدان المتقدمة النمو، ووكالات التعاون الإنمائي المتعددة الأطراف، والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية للتفاعل مع حكومات جمهوريات آسيا الوسطى الخمس وأصحاب المصلحة في مجتمعاتها المدنية، بغية تعيين مجالات تكون موضع اهتمام مشترك وتطوير استجابات منسقة لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. واعترف المشتركون في الندوة بأن اتفاق الشراكة الاستراتيجية إطارٌ فعال لدفع عملية تنفيذ الاتفاقية في جمهوريات آسيا الوسطى إلى الأمام.

- حضر الندوة 78 من أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، وكان من بينهم ممثلون للوزارات والوكالات ذات الصلة (البيئة، والمالية، والزراعة، والمياه، والغابات، وإدارة الأراضي، وعلم

المـــياه والأرصـــاد الجويـــة، والاقتصاد، والتخطيط، والخارجية)، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية من جمهوريات آسيا الوسطى المعنية و24 شريكاً دولياً[3].

- وتم تحديد مجموعة شاملة من التحديات والفرص ذات الصلة بتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر في آســيا الوســطى، وصــيغَ برنامجُ عمل طشقند المشترك لتنفيذ الاتفاقية. ويحدد برنامج العمل المشــترك مجموعــة واضحة من الأهداف والمهام الأولية لكل جمهورية من جمهوريات آسيا الوسطى ووكالات التعاون الإنمائي والشركاء الآخرين.

- واســتنتجت الندوة أن واحدة من أولى الخطوات في تعزيز عملية تنفيذ الاتفاقية على الصعيدين الوطنـــي وشـــبه الإقليمـــي هي إنشاء مجموعات عمل وطنية بشأن تنمية الشراكة لتنفيذ اتفاقية مكافحـــة التصـــحر. واتُّفـــق على أن تشمل مجموعات العمل هذه الوزارات والوكالات التقنية الرئيسية (كالبيئة، والزراعة، والمياه، والغابات، وإدارة موارد الأرض)، والوزارات غير التقنية (التخطـــيط، والمالـــية، والـــتعاون الخارجي)، وممثلي هيئات الحكم المحلي، ومعاهد البحوث الرئيســـية، ومـــنظمات المجـــتمع المدني. واتُّفق كذلك على أن يكون شريك واحد أو أكثر من الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف عضواً فاعلاً في مجموعات العمل هذه. ومن بين الجهات المانحـــة الثنائـــية ومتعددة الأطراف التي عُيِّنت لهذه الغاية ألمانيا، وكندا، وسويسرا، واليابان، ومصرف التنمية الآسيوي، والبنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأمم المـــتحدة الإنمائـــي، والاتحـــاد الأوروبي، ومصرف التنمية الإسلامي. ومن المتوقع أن تعمل مجموعات العمل هذه بآلياتِ تيسيرٍ لأصحاب المصلحة الوطنيين والخارجيين الملتزمين بالعمل على تحسين تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.

- وعـــلاوة على ذلك، حُدِّدَت مصفوفةُ أنشطةٍ لكل جمهورية من جمهوريات آسيا الوسطى تشمل فيما تشمله التزامات أولية من الجهات المانحة لهذه الأنشطة. يضاف إلى ذلك أن بضع وكالات تعاون إنمائي أبدت اهتمامها بزيادة دعمها لجمهوريات آسيا الوسطى. وعملت الآلية العالمية في تعاون وثيق مع هذه الوكالات على إدراج الاتفاقية في استراتيجياتها وبرامجها للتعاون الإنمائي ولإيجـــاد فرص تمويل. فقدمت الآلية، مثلا، مدخلات لإدراج اتفاقية التصحر في تحليلات بيئة بلـــدان آســـيا الوسطى التي يجريها مصرف التنمية الآسيوي، وبرنامج الاستراتيجية القطرية، بالإضافة إلى برنامج الوكالة الكندية للتنمية الدولية في آسيا الوسطى.

[3] كـــان مـــن بيـــنهم ممـــثلون لكندا، وألمانيا، وسويسرا، واليابان، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وتركيا، ومصرف التنمية الآســـيوي، والصـــندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمرفق العالمي للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومركز تنمية الأراضي الجافـــة، ومصـــرف التنمية الإسلامي، والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والـــثقافة (اليونســـكو)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والصندوق العالمي لحماية الأحياء البرية، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

(ح) **ستركز الخطوات التالية التي يُعتزم تنفيذها في إطار اتفاق الشراكة الاستراتيجية على توطيد نتائج الندوة بإنشاء مجموعات عمل معنية بتنمية الشراكة في تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر في كل واحدة من جمهوريات آسيا الوسطى، ووضع اللمسات الأخيرة على اتفاقات التعاون بين الجهات المانحة والبلد المعني، والتعاون مع الوكالات المنفذة لبرامج المرفق العالمي للتنمية على تنفيذ ذخيرة المشاريع في إطار البرنامج التشغيلي للمرفق العالمي للبيئة المتعلق بالإدارة المستدامة للأرض (OP15)، وعقدِ ندواتٍ لتعبئة الموارد على الصعيد القطري لضمان استدامة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.**